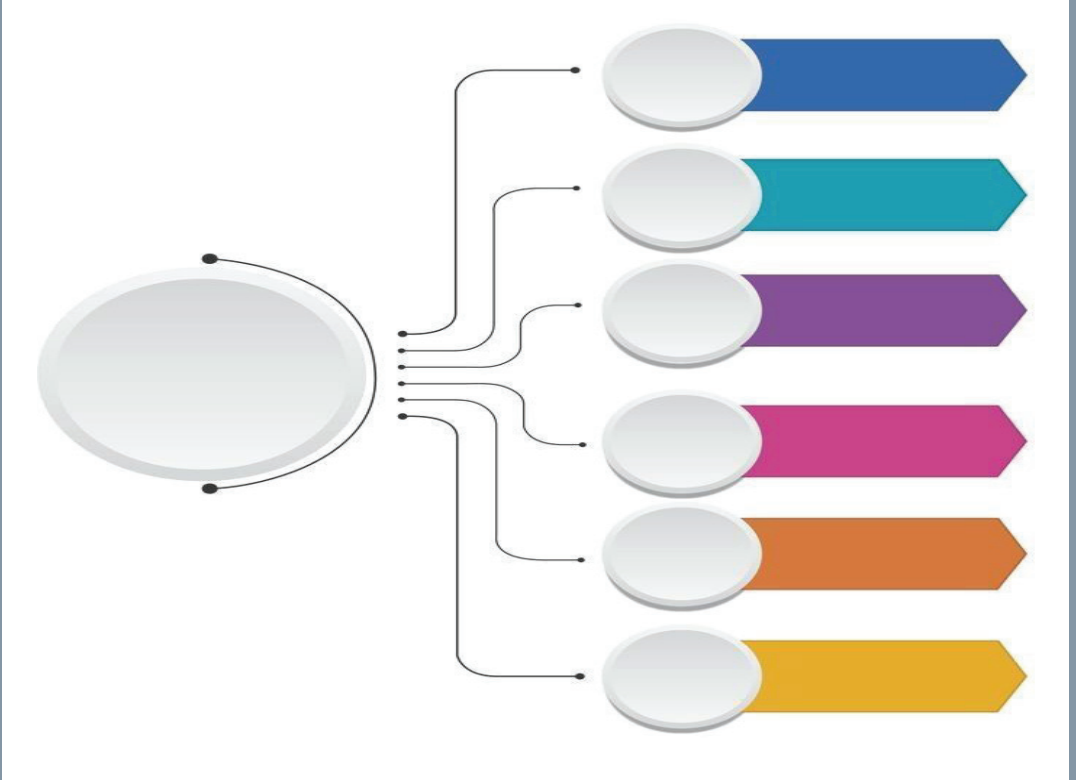


منهج الاعتدال في مواجهة الازمات

دراسة حول منهج السيد السيستاني في الاعتدال بين
تحديات الخارج وأزمات الداخل في العراق بعد 2003

A moderate approach to crises

• م.د. حيدر زاير عبوسي العامري



ملتقى النبا للحوار

العراق - كربلاء المقدسة - العباسية الشرقية
Iraq - Karbala - Al-Abbasiya Al-Sharqiya



nabaaforum.org



annabaaforum@gmail.com



+9647709719016

منهج الاعتدال في مواجهة الازمات

(دراسة حول منهج السيد السيستاني في الاعتدال بين تحديات الخارج وأزمات الداخل في العراق بعد 2003)

م.د. حيدر زابر عبوسي العامري / كلية العلوم السياسية - جامعة الكوفة

المقدمة

وردت كلمة الاعتدال في اللغة العربية ومصدرها (اعتَدَلَ) بمعنى استقام، أو تأني بمعنى المساواة بين شيئين والعدل يأتي بمعنى معاكس للجور⁽¹⁾ في مسألة الحكم أو التحكيم بين اثنين كما ورد في قوله تعالى (فَلِذَلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمُ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ - الشورى - الآية - 15)⁽²⁾ وقوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا - النساء - الآية - 58)⁽³⁾ ووردت أيضا بقوله تعالى (وَمِنْ قَوْمٍ مُوسَى أُمَّةٌ يَهُودُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ - الأعراف - الآية - 159)⁽⁴⁾ وقال المتخصصون في اللغة الى معنى الاعتدال بأنه⁽⁵⁾ « موقف فيه ليونة لا تطرف فيها » او هو « التوسط بين حالين في الكم والكيف » وأشاروا ايضا الى ان مفهوم الاعتدال يرادف الوسطية، والملاحظ ان للاعتدال مستويات وأنماط مختلفة من حيث المدى والسلوك ولكنها جميعا تقع ضمن دائرة واحدة او مدى واحد وقد ورد هذا المفهوم كثيرا في القرآن الكريم بألفاظ ومعاني متقاربة أو مترادفة⁽⁶⁾

1 يُنظر القاموس المحيط:

2 القرآن الكريم، الشورى، الآية 15

3 القرآن الكريم، النساء، الآية 58

4 القرآن الكريم، الأعراف، الآية 159

5 معجم المعاني الجامع

6 وردت كلمة (عدل) في القرآن الكريم حوالي 13 مرة وألفاظ مقاربة لها (أعدل- تعدل- تعدلوا) مايقارب

12 مرة وكلمة (قسط) 23 مرة ووردت ألفاظ قريبة أخرى من هذا المعنى. ينظر: اسماعيل عبد الفتاح، القيم

السياسية في الإسلام، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2001، ص 75

تؤكد جميعها على الوسطية وعدم التطرف سواء في الأمور المادية أو المعنوية كما ورد في قوله تعالى (وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْتَسْ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ - وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاعْظُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ - لقمان - الآية - 18، 19) ⁽¹⁾ وقوله تعالى (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَحِيمٌ - البقرة - الآية - 143) ⁽²⁾ وقوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ - المائدة - الآية - 8) ⁽³⁾.

كانت هناك بعض الصعوبات التي تواجه المتخصصين في التحديد العملي الواقعي للاعتدال ومن أهمها المعايير التي يمكن وضعها للاعتدال في الفكر والسلوك بإزاء كل ازمة او قضية من القضايا، كما ان من أهم مميزات مفهوم (الاعتدال) هي المفارقة الكبيرة بين جاذبية ذلك المفهوم من الناحية النظرية وبين صعوبة تطبيقه عملياً فهو مفهوم سهل القبول من الناحية النظرية، ولكن مقابل ذلك هناك صعوبة بالغة في تطبيقه عملياً أو إيجاد النموذج العملي الواقعي لتطبيقه، ولا سيما اذا كان مقروناً بمحدودية القدرة الانسانية في التحمل وكذلك بنوع او مدى شدة الازمات التي يتعرض لها الانسان، إذ ان أفضل حالات الاعتدال هي القدرة على مواجهة أشد الازمات وأعظمها دون ان يتراجع الانسان او يتخلى عن حالة الاعتدال.

إنَّ ماجرى من أزمات وتحديات كبرى واجهها ويواجهها العراق ولا سيما بعد عام 2003 مثال واضح على ذلك، إذ ان كثيراً من الشخصيات والرموز الدينية والسياسية والاجتماعية قد عجزت عن مواجهة تلك التحديات وابتعد بعضها عن الوسطية وانزلق البعض الآخر بعيداً عن الاعتدال في المواقف والسلوكيات نحو التطرف أو العنف، والواقع ان تلك الازمات التي تعرّض لها البلد لم تكن سهلة أو بسيطة ومن هنا تبرز أهمية بحث ودراسة النموذج العملي الواضح ولربما الفريد في الاعتدال والذي نجح الى حد كبير في التعاطي مع تلك الازمات وتحمل المسؤوليات الكبيرة، ذلك النموذج مثله المرجع الديني في النجف السيد السيستاني ⁽⁴⁾

1 القرآن الكريم، لقمان، الآية 18، 19

2 (القرآن الكريم، البقرة، الآية 143)

3 (القرآن الكريم، المائدة، الآية 8)

4 (علي الحسيني السيستاني (1930 -) المرجع الديني الاعلى في النجف الاشرف، ولد في ايران وهاجر

سواءً فيما يتعلق بتحديات الخارج والذي مثلته قوى الاحتلال بعد عام 2003، أو تحديات وأزمات الداخل سواءً في الحقبة الدكتاتورية التي مرَّ بها العراق، أو تلك التحديات التي تمثلت بالقوى السياسية والاجتماعية والتيارات الدينية بمختلف أنواعها وانتماءاتها، ولذلك سوف يتم التركيز على التحديات والازمات الكبرى التي مرَّ بها العراق بعد عام 2003 والمنهج الذي أعتمدته السيد السيستاني في التعاطي لإنهاء أو تخفيف أو تفكيك تلك الازمات وذلك من خلال المباحث التالية:-

أولاً:- المرجعية الدينية و النظام الشمولي الدكتاتوري الذي حكم العراق قبل عام 2003 والأزمات التي تسبب بها في المجالات الداخلية والأقليمية والدولية:-

لم تظهر المرجعية الدينية في النجف كمتغير جديد وطارئ في الساحة العراقية بعد الاحتلال فحسب، بل إن المتتبع لهذه المسيرة - أي خط المرجعية الدينية في الفكر الشيعي الأمامي - يراها ممتدة لعصور متقادمة، ربما لا تنفصل حتى في ظل وجود الإمام المعصوم، وفق رؤية المذهب الشيعي الأمامي (الاثنا عشري)⁽¹⁾ إذ كثيراً ما أشار وأثنى الأئمة المعصومون (ع) على بعض الشخصيات من أصحابهم وخصّوهم بأحاديث كثيرة لا مجال هنا لأستقصائها ولا سيما في الحقب الأخيرة من حياة الأئمة التي قاربت عصر الغيبة وماتلاها⁽²⁾، وهذه من بين أهم الأسباب التي أعطت قوة معنوية وارتباط واسع بالمرجعية الدينية، وجعلت منها قوة كبيرة ومؤثرة في الساحة الاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية، وهو أيضاً ما دفع الحكام المستبدين الى محاولة السيطرة على الأمة واسترقاقها أما عن طريق الفصل بينها وبين رموزها الدينية، أو عن طريق الضغط على المرجعية الدينية ومحاولة وتطويعها توجيهاً بالوجهة التي يريدونها الاستبداد لعلهم بمدى تأثير تلك المرجعية ورمزيتها وما تحظى به من احترام كبير وطاعة لدى شريحة واسعة من الأمة.

الى النجف الاشرف عام 1951 لاكمال دراسته الدينية، نال مرتبة الاجتهاد واصبح من كبار المراجع في النجف الاشرف، توجّهت اليه الانظار بعد وفاة المرجع الديني ابو القاسم الخوئي عام 1992، وقد تعرّض لمضايقات من قبل النظام المباد، وفُرِضت عليه الإقامة الجبرية، كما تعرّض لمحاولة اغتيال فاشلة أودت بحياة أحد حراسه، برز دوره بعد الاحتلال الامريكى للعراق في كتابة الدستور والانتخابات، ويحظى باحترام وتقدير غالبية الشعب العراقي لمواقفه المعتدلة، فضلاً عن مكانته الدينية كمرجع اعلى للشريعة داخل و خارج العراق . ينظر : حسن لطيف الزبيدي وآخرون موسوعة الاحزاب العراقية: (بيروت: مؤسسة المعارف للمطبوعات، 2007)، ص 418. كذلك ينظر: <http://www.Yahosain.net.com>

- 1 محمد جواد مغنية، الشيعة في الميزان، (العراق : مؤسسة صدر الخلائق، 1424 هـ)، ص 427 .
- 2 ينظر: عبد العزيز ساشادينا، الحاكم العادل في الإسلام والتشيع، في كتاب: الدين والسياسة نظريات الحكم في الفكر السياسي الإسلامي، ط2، مجموعة باحثين، (بيروت: مركز الغدير للدراسات والنشر، 2011)، ص 546 .

ما يتعلق بالعراق فقد شهد في الحقبة الأخيرة من تاريخه المعاصر نظاماً دكتاتورياً - يُعد بحق - من أعتى الدكتاتوريات التي حكمته في تاريخه الحديث والمعاصر⁽¹⁾، والتي حاولت استعباد الشعب والسيطرة عليه أما عن طريق عزله عن القوى الفاعلة والمؤثرة فيه والتي من أهمها المرجعية الدينية لما تحظى من مكانة عالية ومؤثرة في وجدان الأمة، أو عن طريق السيطرة بالتهديد والقوة عليه وعلى المرجعية الدينية حتى تستجيب لما يريده المستبد، وهذان الخياران قد رفضتهما المرجعية الدينية الواعية لأنها كانت أمام تكليف ديني وأخلاقي كبير يُوجب عليها أن لا تترك دورها في وسط الأمة من جانب ولا تنقاد للاستبداد والظلم والدكتاتورية وتعطي له شرعية أو مشروعية لما يقوم به من جانب آخر، إذ رفضت كلتا السياستين التي أرادهما الاستبداد مما جعلها تدفع ثمنا كبيرا، وهو ما دفع النظام الدكتاتوري إلى القيام بتصفيات كبيرة للمراجع وعلماء الدين، فضلا عن تصفية كل صوت معارض لسياسات النظام الاستبدادية سواء للشعب أو لقياداته ورموزه الدينية، وهذا ما تميزت به حقبة النظام المبدأ ما قبل عام 2003 وهي من أسوأ وأشد الحقب التاريخية التي مرت بها المرجعية الدينية في تاريخها الحديث والمعاصر⁽²⁾، تلك الحقبة السياسية التي وصفتها الكاتبة (فيبي مار) بأن «هناك دكتاتورية حكمت غالبية البلاد بقبضة من حديد، وجهاز مخابرات ضخمة، وجيش وصل إلى 400,000 عدده، وموارد تركزت بيد صدام وأتباعه في بغداد»⁽³⁾، وهذا أيضا ما أشار إليه الكاتب الأمريكي تشارلز كروثامر (Charles Kraut Hammer) اذ يقول في هذا الصدد «.. ان العراق اغتُصب وخُرب على مدى ثلاثين عاماً من قبل دكتاتورية سادية منقطة النظر، وقاسية وحشية مدمرة، لقد استحال إلى صحراء اجتماعية وسياسية ونتجت عن ذلك أزمة في الثقة والنيات الحسنة وفي رأس المال البشري المحض اللازم للحكم الديمقراطي . وكل متأثر للمرء في العراق هو اللجوء لمسجد أو لعشيرة أو لمليشيا...»⁽⁴⁾، أي ان الازمات السياسية المتلاحقة في العراق مابعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 - وفق رؤية الكاتب - هي بسبب الحالة التي حكمت

1 ينظر: اسحاق نقاش، شيعة العراق، (قم: منشورات المكتبة الحيدرية، 1998).

2 علي المومن، سنوات الجمر، مسيرة الحركة الإسلامية في العراق 1957-1986، ط3، (بيروت: المركز الإسلامي المعاصر، 2004)، ص 116.

3 فيبي مار، مخاطر الاحتلال، مجلة الشؤون الخارجية (Foreign Affairs)، تموز-آب 2005، ترجمة: مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، www.alkashif.org.com

4 تشارلز كراوثامر (Charles Kraut Hammer)، بعد أن بلغت أمريكا أوج مجدها.. أمريكا تواجه ضغوطاً، معهد بحوث السياسات الخارجية، كانون الأول/ ديسمبر 2006، ترجمة: مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية،

البلاد ما قبل عام 2003، وقد تسبب ذلك الحكم الشمولي بأزمات بنيوية في الداخل العراقي على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، وهذا ما أشار اليه أحد الكتاب بالقول⁽¹⁾ .. لقد مزقت التوليتارية البعثية الصدامية نسيج الوجود العراقي وشوّهت مكوناته الطبيعية مما جعل منه مجرد آلة إجترار للزمن وقتل الحياة...» كما يؤكد الكاتب في موضع آخر بالقول .. لقد أنهكت الدكتاتورية الصدامية القوى الحية في العراق ودمّرت قواه الاقتصادية والبشرية والروحية في حروب داخلية وخارجية متواصلة ..⁽²⁾، أما على المستوى الاقليمي فمن الواضح أن النظام الشمولي الدكتاتوري قد أدخل البلاد في حروب عبثية مع دول الجوار والتي تمثلت بحرب الثماني سنوات مع ايران (1980-1988) ..⁽³⁾ والتي سُميت حرب الخليج الاولى، ثم تداعيات احتلال الكويت وقيام حرب الخليج الثانية بقيادة الولايات المتحدة عام 1991 وما تلاها من الحصار الاقتصادي على العراق لأكثر من عقد من الزمن⁽⁴⁾، وأخيرا حرب الخليج الثالثة عام 2003⁽⁵⁾ والتي أنهت النظام الدكتاتوري الذي أستمّر لأكثر من ثلاث عقود من الزمن.

ما يمكن الإشارة اليه هنا أن تلك الأزمات الكبرى التي خلفها النظام الدكتاتوري المباد على المستوى الداخلي والاقليمي والدولي جعلت من الحالة العراقية في غاية الصعوبة أثرت كثيرا على الهوية الوطنية للدولة العراقية واستقرارها⁽⁶⁾ وبُنّاهها الاجتماعية والثقافية مما جعل من الصعوبة البالغة قدرة أي شخص أو مؤسسة في الداخل أو الخارج على أن تكون قادرة على مواجهة تلك الأزمات وامكانية إيجاد الحلول الناجعة والناجحة لها بما في ذلك القوة التي أزاحت ذلك النظام الدكتاتوري والمتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية، مما دفعها أخيرا الى التخبّط في معالجة الأزمات في الداخل العراقي، وهذا ما يؤكد أهمية البحث العملي عن أية شخصية تتمكن من إدارة تلك الأزمات البنيوية الكبرى في الداخل العراقي وفقا لمبدأ الوسطية والاعتدال وهو الدور الذي قامت به المرجعية الدينية فيما بعد.

1 ميشم الجنابي، فلسفة الهوية وطنية(العراقية)، (سوريا: دار أفكار للدراسات والنشر، 2012)، ص 33.

2 المصدر نفسه، ص 22.

3 للتفصيل ينظر: وفيق السامرائي، حطام البوابة الشرقية وحقائق عن الزمن السئ في العراق، (الكويت: دار القبس، 1997) ص 7.

4 ينظر: مارسيل ميرل، أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد، ترجمة: حسن نافعة، القاهرة: مركز بن خلدون للدراسات الأنائية، 1992.

5 للتفصيل ينظر: ريتشارد هاس، حرب الضرورة - حرب الاختيار، ترجمة: نورما النابلسي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2010.

6 ميشم الجنابي، مصدر سبق ذكره، 101.

ثانياً: - الاحتلال الأجنبي للعراق والتواجد العسكري الكبير لقواته وماتسبب به من هدم لمؤسسات الدولة: -

لقد تسببت سياسات النظام المباد في العراق أخيراً إلى دخول قوات الاحتلال إلى العراق عام 2003، وعند المراجعة المتأنية والدقيقة - وبعد مرور أكثر من عشرة أعوام تقريباً على احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية - مواقف وآراء المرجعية الدينية المتمثلة بالسيد السيستاني، يرى كل متتبع مدى الدقة وبعد النظر لدى السيد السيستاني حول ما جرى وما يجري في العراق، ولا يمكن تقييم تلك المواقف وأهميتها إلا بالرجوع إلى الظروف والأوضاع التي رافقت قوات الاحتلال من فوضى وسلب ونهب وانهيار مؤسسات الدولة وبروز الصراعات الحزبية السياسية والاحتقان الطائفي وإشكالية العلاقة بين عراقيي الداخل وعراقيي الخارج المهاجرين والمهجرين وأوضاع الكرد تحت الحماية الدولية وانفصالهم عن حكومة المركز وأزمات متتالية داخلية وإقليمية ودولية خلفتها النظام المباد ومئات الآلاف من أبناء الضحايا الذين ذهب ذويهم إما في محرقة الحروب أو ضحايا المقابر الجماعية أو الإعدامات العلنية، وكذلك عشرات الآلاف من السجناء السياسيين وغير السياسيين، فضلاً عن البنى التحتية المدمرة في البلاد التي خلفتها الحروب المتتالية⁽¹⁾ والأزمات الاقتصادية التي خلفتها سنوات الحصار الاقتصادي، وما خلفت تلك الأحداث من آثار على الثقافة المجتمعية، كل ذلك وغيره من التركات الثقيلة يجعل من الصعب إن يكون هناك تنظيمًا سياسياً معيناً أو شخصاً معيناً قادراً على إن يستوعب كل تلك التناقضات والأزمات⁽²⁾ ويكون متوازناً أو معتدلاً في التعاطي معها، ومن خلال ذلك يتبين مدى أهمية دراسة الدور الذي قام به السيد السيستاني - بعده المرجع الشيعي الأعلى في العراق - في التعامل مع تلك الأزمات البنيوية الداخلية الحادة وتحديد رؤيته للاحتلال الأمريكي للبلاد ووجود قواته العسكرية الضخمة داخل البلاد، وقد خطَّ طريقاً دقيقاً وحذراً في هذا المجال، إذ أنه لم يدعوا أو يمنع المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الأمريكي، ولكنه في نفس الوقت لم يقبل أو يعطي شرعية لذلك الاحتلال، بل لم يستقبل أي من القادة المدنيين أو العسكريين بالرغم من محاولاتهم في هذا المجال، فقد رفض استقبال ممثل قوات الاحتلال الحاكم العسكري (جي غارنر) وكذلك من بعده ممثل وزارة الخارجية الأمريكية والحاكم المدني (بول بريمر) وحتى السفير الأمريكي في العراق (زلمي خليل زاد)، أذ رفض مقابلتهم

1 توبي دودج، محاولة إعادة تشكيل الدولة العراقية: أي دور لأوروبا، في كتاب (هلال الأزمات).
2 سامح راشد: العراق المحتل: تفويض الدولة والنظام، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 164، إبريل 2006، ص 136.

أو الحوار معهم بأي شكل مباشر⁽¹⁾ وهي خطوة لم يكن الكثير من السياسيين وغير السياسيين يفهم أبعادها، في حين أبدى تجاوباً مع الأمم المتحدة ودعا إلى تفعيل دورها في العراق من خلال الدور الإنساني الذي من الواجب إن تقوم به لتخفيف المعاناة عن الشعب العراقي وما جرى عليه في ظل حقبة النظام المباد، وما تلاه من حروب ودمار وأخيراً الاحتلال، وقد أبدى مبعوث الأمم المتحدة (سيرجيو دوميلو) الذي وصل العراق في 3 حزيران/ يونيو 2003 - وهو رئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق قبل اغتياله بحادث إرهابي - تعاوناً كبيراً وتفهماً للواقع العراقي، فقد صرح قبيل اغتياله في مقر بعثة الأمم المتحدة في بغداد بقوله «... إن على الأمريكيين إن يغيّروا في منهجهم في التعامل مع العراق والعراقيين وإلا ستكون فوضى شاملة، وهي نفس النتيجة التي خلص إليها بقية الخبراء المستقلين الذين أرسلهم البنتاجون...»⁽²⁾، وقد جعل السيد السيستاني - وبمنزلة متوازنة ودقيقة وواقعية منه - من الأمم المتحدة هي الفصيل في الحكم عندما يشتد الصراع أو يزداد التأزم بين ما يريد أن يفرضه الحاكم الأمريكي في العراق وبين ما تريده وتدعوا إليه المرجعية الدينية، لاسيما فيما يخص الدستور الدائم وإمكانية إجراء الانتخابات، وهي مناورة في غاية العقلانية في نطاق الحسابات الواقعية من أجل عدم الاصطدام المسلح مع تلك القوات الأمريكية وسحب البساط من تحتها وعدم تعريض أبناء الشعب العراقي إلى مزيد من القتل والدمار لتلك الآلة العسكرية الأمريكية الضخمة لكثرة ما مرت به البلاد من مآسي وحروب، ولكن في الوقت نفسه لم يترك لتلك القوة العسكرية (المتوحشة) إن تنفذ خططها بحسب أهواءها وما تريد، وهذا ما اصططح عليه بـ (المقاومة السلمية للاحتلال الأمريكي)، والتي تمت عن طريق إلزام الولايات المتحدة الأمريكية بما ألزمت به نفسها تجاه العراق، من أجل بناء نظام سياسي ديمقراطي تعددي يحترم حقوق الإنسان والمواطنة.

يمكن القول ان مرجعية النجف الدينية كانت متفهمة لما طرحته وتطرحه الولايات المتحدة الأمريكية من شعارات حول نشر القيم الديمقراطية واحترام حقوق الانسان من جانب، وبين ما تريد تحقيقه فعلاً على ارض الواقع في العراق من جانب آخر، ولذلك كان مسارها قد تمثل من خلال خطين رئيسيين الأول هو إلزام الولايات المتحدة بما أعلنته من أهداف وبرامج تجاه بناء عراق حر وديمقراطي، وكذلك الكشف الهادئ والمتعقل لما تقوم به على ارض الواقع

1 علي القريشي، من الهجرة إلى الدولة في تجربة الإسلام السياسي في العراق واحتمالات المستقبل (بغداد: مركز العراق للدراسات، 2006)، ص 199.

2 محمد السيد سعيد، الاحتلال الأمريكي للعراق، (القاهرة: دار ميريت، 2005)، ص 282.

بخلاف ما تعلنه مما جعل الولايات المتحدة وحاكمها المدني (بول بريمر) قد وقع في حرج شديد، وهذا ما ذكره في ثانياً مذكراته (عام قضيته في العراق) حول المرجعية الدينية وأهمية الدور الذي قامت به⁽¹⁾، والخط الثاني الذي سارت عليه المرجعية الدينية هو محاولة استيعاب أو قُلْ تهدئة وكبح جماح الحركات الدينية الأخرى وبالذات التيارات الشيعية التي تريد المواجهة مع قوات الاحتلال الأمريكي عسكرياً بعدّه محتلاً لبلاد إسلامية، وهنا يتبين دور المرجعية الدينية في النجف الاشرف بصورة أوضح وأكثر صعوبة، إذا علمنا بان هناك من يريد التصعيد أو المواجهة وينظر إلى التهدة أو الصمت بأنه تخلي ونكوص عن الواجب الذي يفرضه الدين في مقاومة الاحتلال، ولذلك فالمرجعية المتمثلة بالسيد السيستاني وقفت أو بالأحرى ظهرت وكأنها تمثل الحالة الوسطية في الفكر السياسي الشيعي بين تيارين مختلفين أو متباينين في الجانب السياسي، التيار المبتعد تماماً عن أي نشاط سياسي (المحافظ)، والتيار الآخر الحركي الثوري الذي يؤمن بالمواجهة والكفاح المسلح وضرورة قيام الحكم الإسلامي⁽²⁾، وهو بهذا الموقف استطاع من تحييد كلا الجانبين، الجانب الأمريكي المحتل للأرض وعدم إعطاء شرعية له لا بالاحتلال ولا بالاستخدام المفرط للقوة العسكرية الفائقة والتي عند استفزازها لا يكمن السيطرة عليها لا داخلياً لعدم امتلاك قوة تستطيع مواجهتها، ولا خارجياً إذ لا الشرعية الدولية ولا الأمم المتحدة قادرة على محاسبتها أو معاقبتها أو ردعها أو منعها، وكذلك استطاع تقييد أو تحييد أو توجيه أو إقناع التيارات الدينية (الشيعية) الأخرى المتطرفة بأن مواجهتها المباشرة مع قوات الاحتلال لا تحقق مكسباً على أرض الواقع وتؤدي إلى خسائر كبرى في ظل نظام دولي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية المحتلة للبلاد، وفي الوقت ذاته ان تلك المواجهة تفتقر للدعم المرجعي ولربما لا تحظى بالقبول من المرجعية وهذا يؤدي إلى انكشافها فقهاً (أي التشكيك بمدى شرعيتها)، وهذا الفعل المتوازن من قبل المرجعية الدينية جعلها وكأنها تسير في طريق شائك وحاد جداً وان أي خلل أو عدم وضوح أو تسرع أو تراجع يجعلها تتحمل مسؤوليات تاريخية كبرى تحاسب عليها شرعياً وتاريخياً⁽³⁾، مما دفعها إلى الوقوف بحزم في قضايا مفصلية في بناء الدولة والنهوض بها، وتمثل ذلك بموقفها الدقيق والحساس والتاريخي حول موضوع كتابة الدستور ومدى شرعيته وآلية كتابته بعدّه الاساس الذي تبنى عليه الدولة الجديدة بعد انهيار مؤسساتها بالكامل والذي هو الطريق الأسلم لخلاصها من حالة الاحتلال

1 بول بريمر . عام قضية في العراق، ترجمة: عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2006)، ص 125 .

2 علي عبد الأمير علاوي، مصدر سبق ذكره، ص 315 .

3 دوغلاس ج فايت، الحرب و القرار، ترجمة: سامي بعقلتي، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2010)،

الذي مُنيت به بعد خلاصها من حُقبة الدكتاتورية المظلمة، وقد مر هذا الموقف في لحظات حرجة جداً كاد إن ينهي الصمت المرجعي و التوازن و الاعتدال لولا التدارك الأمريكي لخطورة الموقف، ومؤازرة القوى السياسية العراقية وقناعتها برؤى المرجعية الدينية، كما يجب علينا ان لاننسى الطرف الذي ساد في تلك الحُقبة -أي قبل عقد ونيف من الزمان تقريبا- وهو السياسة الامريكية المتعجرفة بما تمتلكه من قوة عسكرية قوامها أكثر من (150,000) جندي أمريكي على أرض الواقع وترسانة عسكرية تسليحية ضخمة تحشأها كل دول العالم وهيمنة أو تجاهل لكل قرارات منظمة الأمم المتحدة ومارافقها من تهديدات أمريكية أعلنها الرئيس الأمريكي في حينها بأن من ليس معنا فهو ضدنا⁽¹⁾ مع ماحققته تلك القوة من انتصارات سريعة في اسقاط نظامين سياسيين هما العراق و افغانستان و تهديد أنظمة سياسية أخرى أسمتها بمحور الشر.

ثالثاً:- الخلافات والأختلافات الكبرى بين القوى السياسية والاجتماعية ذاتها وبينها وبين قوى الأحتلال حول آليات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003:-

برز الدور الكبير و المهم للمرجعية الدينية في محورين أساسيين ومهمين بعد عام 2003، وهذان المحوران متلازمان أو مترابطان مع بعضهما البعض وهما أولاً تخليص البلاد من قوى الأحتلال وثانياً بناء الدولة المدنية العصرية وفق الإرادة الشعبية، وهما من أصعب واشد وأهم الادوار الذي قامت بهما المرجعية الدينية، فخروج الاحتلال بدون وجود دولة قادرة على تحقيق الحد الأدنى من متطلبات الحياة عمل كارثي، وبقاء الأحتلال واستمراره بدون تحديد آليات لخروجه وتحقيق الأستقلال الوطني خطأ كبير أيضاً، وماين هذين العاملين الرئيسيين برز دور المرجعية الدينية في الموازنة أو الاعتدال في الطرح العقلاني والمجدي بعيداً عن الآراء المتطرفة التي يريد بها البعض وهي بين من يريد بقاء الاحتلال واستمراره بدون سقف زمني لخروجه و رهن مستقبل و ارادة البلاد عليه، وبين من يريد مقاومة الأحتلال واخراجه بالقوة بدون حسابات للمكاسب والخسائر للفراغ الأمني والسياسي الذي يتركه ذلك القرار.

لقد جاء رأي المرجعية الدينية في الدعوة الى القيام بخطوات بناء الدولة بإرادة وطنية بعيداً - قدر الامكان- عن ارادة الاحتلال وذلك عن طريق جعل الأمم المتحدة هي الطرف الوسيط والمقبول على تلك العملية وليس قوى الأحتلال، وهو مشروع يتطلب رؤية بعيدة

1 عبد الحسين شعبان، الاسلام في السياسة الدولية حوار الحضارات والارهاب الدولي، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت العدد 15، صيف 2007، ص 160 .

وواعية وحكيمة وواقعية تُوازن ما بين الإرادة الوطنية الشرعية والضغط الأمريكي المصلحي واضطرابات وصراعات واختلافات قوى الداخل، وجاءت الخطوة التأسيسية الأولى لبناء الدولة على أسس صحيحة وعادلة وهي تحديد الآلية الصحيحة لبناء الدولة التي تستند على الشرعية الوطنية وليست شرعية التعيين التي أرادتها قوى الاحتلال، والتي تمثلت بالدعوة إلى كتابة الدستور عن طريق جمعية تأسيسية ينتخبها الشعب لتكون الأساس الشرعي الصحيح الذي يستند عليه بناء الدولة العصرية الحديثة، وهذا ربّما الموقف الذي أصرت عليه المرجعية الدينية والذي تبيّن أهميته فيما بعد لكثرة ما أثّرت من أشكاليات ومشكلات حول شرعية البناء السياسي الذي قامت عليه الدولة العراقية الذي أستند على ذلك البناء الدستوري وأشكالية كتابة الدستور في ظل وجود قوات الاحتلال، ولا سيما من قبل أولئك الذين أنطلقوا من منطلقات ضيقة طائفية أو عرقية أو سياسية، والتي يمكن مناقشتها وكما يلي:-

إذا أرادنا إن ندقق أو نتابع أهم وخطر قضية في العراق ما بعد الاحتلال الأمريكي، فيمكننا القول بأن مسألة الدستور ودرجة اكتسابه الشرعية والمقبولية هي القضية الأهم والأكثر حساسية في تلك المرحلة⁽¹⁾، إذا يمكن القول بأن التاريخ العراقي المعاصر يمكن تقسيمه إلى ثلاث مراحل مهمة: وهي مرحلة الاحتلال البريطاني والتي نتج عنها العهد الملكي في العراق حتى عام 1958، ثم مرحلة العهد الجمهوري وما شهدته من انقلابات عسكرية متتالية وتصفيات للقوى السياسية ثم المرحلة الثالثة والخطوة الأهم في العراق وهي مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق بعد 9 نيسان / ابريل 2003.

المتابعة الدقيقة للتاريخ تشير إلى أن المرحلة الثالثة فيها سمات ولربما حوادث تشابه إلى حد ما مع ما جرى في المرحلتين السابقتين، والتشابه الأكبر هو بين مرحلة الاحتلال الأمريكي عام 2003 ومرحلة الاحتلال البريطاني عام 1917 والمتمثل بألية كتابة الدستور وكيفية تفعيله وجعله الوثيقة التي على أساسها تمّ بناء الدولة العراقية⁽²⁾.

الملاحظ - وبعبداً عن الرجوع إلى التفصيلات التاريخية الدقيقة حول الدستور العراقي عام 1923 - نرى بان المرجعية الدينية قد اختلف موقفها كثيراً عن ذلك الموقف الذي قامت به نظيرتها عام 1923، ففي الوقت الذي دعت فيه في تلك الحقبة أي في بدايات القرن العشرين

1 علي عبد الأمير علاوي، احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام، ترجمة: عطا عبد الوهاب، بيروت: المؤسسة العربية للتوزيع والنشر، 2009، ص 37.

2 للتفصيل أكثر ينظر: عبد الرزاق الحسيني تاريخ العراق السياسي الحديث، ط 7، (لبنان: الرافدين للطباعة والنشر، 2008)، ج 1، ص 248.

إلى المقاومة المسلحة للاحتلال البريطاني، ومن ثم معارضة الدستور والدولة في آنٍ واحد، بعد عدم قدرتها على طرد الاحتلال البريطاني أو صدّه، كانت تلك المواقف قد تركت آثاراً سلبية و لربما مأساوية في التاريخ العراقي المعاصر⁽¹⁾، فإننا نرى المرجعية في العراق ما بعد عام 2003 قد تحركت حركة معاكسة تماماً لتلك الحركة المرجعية في بدايات القرن العشرين، فهي رفضت أو أجّلت المواجهة المسلحة مع قوات الاحتلال الأمريكية ولكنها في الوقت ذاته لم تقف موقفاً منغزلاً أو سلبياً تجاه ما يجري في الساحة العراقية، أي بمعنى أكثر وضوح إن المرجعية الدينية في بدايات القرن العشرين دعت إلى المقاومة المسلحة أولاً ثم رفضت بل حرّمت المشاركة في بناء الدولة الحديثة ما بعد انتهاء السيطرة العثمانية على العراق، في حين أنّ المرجعية الدينية في النجف في بدايات القرن الحادي والعشرين رفضت أو أجّلت المقاومة المسلحة أو «الجهاد» وفق الرؤية الإسلامية، ولكنها وافقت أو سمحت لنفسها وأتباعها بالمشاركة في بناء الدولة العراقية ما بعد عام 2003، ولذلك برز الدور المرجعي بشكل واضح في كلا الجانبين، في عدم المواجهة المسلحة أولاً، ومن ثم المشاركة في بناء دولة تستند على دستور يحظى بشرعية من خلال رضا الشعب وقبوله به ثانياً، وهي خطوة استراتيجية حفظت حقوق كل أطراف الشعب العراقي دون إقصاء أو تمييز على أساس الدين أو العرق أو الطائفة وإنما على أساس المواطنة وهي رؤية متوازنة ومعتدلة إلى حد بعيد، وقد تبين الموقف المعارض من قبل المرجعية لتوجهات قوى الاحتلال وممثليها (بول بريمر) حول موضوع كتابة الدستور، وهذا الموقف هو الأهم والأخطر في التاريخ العراق المعاصر ما بعد عام 2003. إذا كان هناك رأيين في موضوع كتابة الدستور:

الرأي الأول:- وهو الذي مثله (بول بريمر) ويمثل توجهات قوى الاحتلال ويتضمن تعيين لجنة لكتابة الدستور من قبل خبراء، ثم يُقدّم للشعب للموافقة عليه وهذا ما رفضه رفضاً قاطعاً المرجع الديني السيد السيستاني، بعد ضعف وعجز القوى السياسية العراقية المتصدية لمعارضة توجهات الإدارة الأمريكية مع تواطئ أو تحاذل لبعض تلك القوى أمام تلك الرغبة الأمريكية.

الرأي الثاني:- وهو الرافض لتوجهات قوى الاحتلال في مسألة كتابة الدستور والذي دعت إليه المرجعية المتمثلة بالسيد السيستاني - وأثبتته على شكل فتوى في 26 حزيران/ يونيو 2003

1 لتفصيل ينظر: حسن العلوي: الشيعة والدولة القومية في العراق 1914-1990، (إيران: دار الثقافة للطباعة، د.ت)

((... إن تلك السلطات لا تتمتع بأية صلاحية في تعيين أعضاء كتابة الدستور، كما لا ضهان إن يضع هذا المجلس دستوراً يطابق المصالح العليا للشعب العراقي ويعبر عن هويته الوطنية التي من ركائزها الأساسية الدين الإسلامي الحنيف والقيم الاجتماعية النبيلة، فالمشروع المذكور غير مقبول من أساسه...))⁽¹⁾.

ولم يكتف السيد السيستاني بالفرض في هذه الفتوى، وإنما طرح البديل الذي لا يسع لأية جهة أخرى إن ترفضه سواء في الداخل العراقي أو خارجه أو حتى قوى الاحتلال، إذا قال (لا بد أولاً من إجراء انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي فيه مؤهل للانتخابات)⁽²⁾.

ونحن إذ نتناول هذا النص المرجعي والمتضمن (بالفرض واقترح البديل) من الممكن إن نسجل النقاط التالية :-

إن المرجعية برفضها لمشروع الدستور المقترح من قبل قوات الاحتلال قد رفضت اعطاء أية شرعية لتلك القوات في التحكم في الكيفية التي يريدون بناء العراق الجديد فيها بعد عام 2003، أي رفض أن يُبنى العراق بشكل وكأنه الولاية الأمريكية الحادية والخمسين .

أنها أنقذت في الوقت ذاته قوى الاحتلال من خطأ تاريخي كبير، وهو إن كل ما يتمخض من معاهدات أو اتفاقات فيما بعد مع الحكومة العراقية أو دولة العراق يُعد غير شرعياً - من الناحية المعنوية وربما حتى القانونية - حتى وإن فُرض بالقوة والقسر، لأن أساس بناء الدولة الدستور، وسلطاتها المبنية عن ذلك الدستور هي غير شرعية لو تم بناءها وفق رؤية الاحتلال.

أنها صنعت مرجعية دستورية - قانونية تحظى بمستوى عالٍ من الشرعية لجميع القوى السياسية يمكن الرجوع إليها في حالة الاختلاف أو المخالفة، على الرغم مما يشوب هذه المرجعية الدستورية من أخطاء أو تناقضات أو إهمال لجوانب مهمة، لكنها في الواقع تُعد الأساس الذي يتم الركون اليه والاستناد عليه لعملية بناء الدولة الحديثة وتطوير مؤسساتها، ولولا الدستور الذي دعت اليه المرجعية الدينية المستند على شرعية وقبول ورضا أغلب الشعب لا إلى شرعية وإملاء الاحتلال لدخل البلد في دوامات لا تنتهي إلا بنهايات ربما أسوأ حتى من أيام الاحتلال الأولى .

1 حامد الخفاف، النصوص الصادرة من سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ط2، بيروت: دار المؤرخ العربي، 2010 ص 307 .

2 علي عبد الأمير علاوي، مصدر سبق ذكره، ص 307

النقطة المهمة في مشروع المرجعية الدستوري، أنها جعلت الاستفتاء لعامة الشعب العراقي وليس لفئة معينة طائفية أو قومية، وبالتالي فالقبول والنجاح والموافقة على هذا المشروع هو نجاح وقبول للجميع ومن الجميع وفق الآليات الديمقراطية المعمول بها في الدول المتطورة وكذلك الرفض هو رفض من قبل الجميع إذا لم يحظى بموافقة (50 + 1) أو رفضه ثلثين من ثلاث محافظات متجاورة، وان المشروع الدستوري دفع الجميع إلى المشاركة في هذا المشروع سواء بالقبول أو الرفض .

السمة الهامة الأخرى في المشروع الدستوري الذي طرحته المرجعية الدينية هو انه سوف يُلزم جميع الأطراف السياسية بما فيها الأطراف التي لم توجّه النقد أو الرفض للدساتير العراقية السابقة التي بُنيت عليها الدولة العراقية ما قبل عام 2003، إذ أن البعض من تلك الأطراف الراضية للدستور بدعوى انه كُتب في ظل الاحتلال - وهي دعوى ليست خاطئة بالمطلق - قد التزمت واحتجّت وحكّمت وتحكّمت في البلاد في ظل دساتير فُرضت بداياتها من قبل الاحتلال البريطاني عام 1925 وحظيت تلك الحكومات التي انبثقت عنها ومارست نشاطاتها وفقاً لذلك الدستور بمقبولية من قبل تلك الجهات، دون أن تشير الى أية إشكالية حول ذلك الدستور، بالرغم من إن الدستور عام 2005 يمكن القول عنه على اقل التقادير اكثر شرعية وآلياته افضل من ذلك الدستور الذي تشكلت على أساسه الدولة العراقية الحديثة بعد عام 1921 .

لقد ثبت أن عملية كتابة وإقرار الدستور الدائم لعام 2005 بما يخالف رغبات قوى الاحتلال من جانب ويعطي شرعية شعبية لذلك الدستور في ظل معارضة لبعض قوى الداخل هو عملية كانت غاية الصعوبة إن لم تكن شبه مستحيلة، وكانت تتطلب مستوى عال من ضبط النفس والأعتدال في مواجهة تلك الأزمة المفصلية والبنوية في تاريخ العراق المعاصر، وهي خطوة استراتيجية خففت كثيرا من الحالة الفوضوية التي عانى منها الشعب مابعد الدكتاتورية وماتبعها من قوى الاحتلال، وجنّب البلاد مخاطر الانزلاق نحو الاحتراب القومي أو الطائفي والحرب الأهلية، وجعلت جميع القوى المتوافقة والمختلفة بإمكانها الرجوع الى مرجعية دستورية تحظى بمقدار لا بأس به من الشرعية يساعدها على التفاهم حول الكثير من القضايا الخلافية لو أرادت التعقل والتفاهم، وهو إنجاز تأريخي كبير يُسجل للمرجعية الدينية بالرغم من بعض الملاحظات التي قد تُسجل على ذلك الدستور، ولاضير في ذلك إذا حسبناه بأنه نتاج مرحلة تاريخية عصبية من تاريخ العراق، كما أنه نتاج بشري يشوبه النقص

والخطأ، وكل دساتير العالم تُعدّل وتُغيّر كالحال مع الدساتير الفرنسية وغيرها، وقد أغلق هذا الدستور الباب على كثير من الجهات الداخلية والخارجية التي لا تُقر بما جرى من تغيّرات في العراق بعد عام 2003، مما دفعها الى إتّباع طرق أخرى كان من بينها توظيف الإرهاب التكفيري لتحقيق أهداف سياسية.

رابعاً: - الإرهاب التكفيري وما ارتكبه من جرائم وما أرادته من إثارة الخلافات الطائفية وجر البلاد الى الحرب الأهلية المدمرة:-

كانت الخطوة التالية بعد الاحتلال على البلاد هي الارهاب التكفيري في العراق والذي حاول اشارة الفتنة الطائفية وتضليل الرأي العام الداخلي والخارجي بأن مايجري في العراق هو حرب طائفية، وهذا ما أثبت خلافه الواقع العراقي وحذّرت منه المرجعية الدينية منذ الأيام الأولى، فضلاً عما أشار اليه كثير من الكتّاب الأجانب فقد اشار الكاتب الامريكي انطوني كوردزمان في مقالة له بأنه (تبيّن الاستفتاءات بان الكثير من العراقيين يعتبرون انفسهم عراقيون او مسلمون وليس شيعة او سنة، وتبين الاستفتاءات ايضاً بان معظم العراقيين ليس لديهم رغبة في تقسيم البلد او ايّاً من اشكال الفيدرالية الواسعة التي تثير الخلاف ..)⁽¹⁾

يُعد الإرهاب الخطر الأكبر الذي واجهته وتواجهه البلاد بعد الدكتاتورية والاحتلال، بل وربما يكون خطره أشد وأكبر لما يشكله من خطر على الوحدة الوطنية وتمزيق النسيج المجتمعي وبالتالي تقسيم البلاد على أسس عرقية ودينية وطائفية، وهذا الامر قد تنبّه وبّه له المرجع الديني السيد السيستاني منذ الايام الاولى للاحتلال بقوله (.. ان الهدف من الارهاب وتصريحات الزرقاوي هو ايقاع الفتنة بين ابناء هذا الشعب الكريم وايقاد نار الحرب الاهلية في هذا البلد العزيز للحيلولة دون استعادته لسيادته وأمنه ...)⁽²⁾، ولم تكن تلك الرؤية سهلة في ظل التصعيد الاعلامي للأرهاب وماتسانده من مآكنة اعلامية اقليمية ودولية ضخمة، أذ صرّح زعيم القاعدة في العراق علناً بأنه يستهدف (الشيعة) أولاً قبل الاحتلال وذلك بقوله في خطاب أو رسالة وجهها الزرقاوي (.. نحن سبق و قلنا بأن الرفضة تزيوا بزي الجيش و الشرطة و الأمن العراقي ورفعوا لائحة الحفاظ على الوطن و المواطن تحت هذه اللائحة بدأوا بتصفية أهل السنة بحجة أنهم مخربون وإنهم فلول البعث وإنهم إرهابيون يسعون في الأرض

1 لتفضيل اكثر ينظر : انطوني كوردسمان وإماديفيس، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (Center for Strategic & International Studies)، 2 نيسان/ ابريل 2007، ترجمة : مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية.
www.alkashif.org.com

2 حامد الخفاف، مصدر سبق ذكره، ص 221.

فساداً. إن الرافضة هم العقبة الكئود والأفعى المتربصة وعقرب المكر والخبث والعدو المتربص والسم الناقع. إن الناظر المتعمق يدرك إن التشيع هو الخطر الداهم والتحدي الحقيقي: هم العدو فاحذرهم قاتلهم الله أنى يؤفكون⁽¹⁾،، وأمام ذلك التصعيد الطائفي الخطير والعلمي الذي حاول جَرّ البلاد الى منزلق الفتنة الطائفية برز الموقف الواضح والصريح والمعتدل للسيد السيستاني من مخاطر الانزلاق وراء تلك التصريحات، وكان الموقف التاريخي والأستراتيجي للسيد السيستاني حول ماجرى عام 2006 من تفجير مرقد الأمامين العسكريين في سامراء وماتسببه من إثارة مشاعر الكثيرين وتوجيهاته بتهداة غالبية الشعب العراقي أمام تلك الجريمة الكبرى وضرورة عدم الأنجرار وراء مثيري الفتن الطائفية، وقد حفظ دماء العراقيين ووحدة نسيجهم الاجتماعي والوطني من مخاطر الحرب الأهلية والتفتيت وهو موقف تاريخي كبير أثر في واقع ومستقبل العراق، ومثل الأنموذج الواضح لمنهج الاعتدال في مواجهة الأزمات الكبرى والخطرة، وقد تبين أخيراً أن الارهاب يسعى لتفتيت ابناء البلد الواحد حتى يحصل على الدعم والغطاء لحركته، ويستهدف اية جهة او مكوّن تكشف خططه او تعارضه - كما حصل في المناطق الغربية من العراق من استهداف الرموز الوطنية والعشائرية والكفاءات العلمية التي تدعوا الى الاعتدال والتوحد ونبذ العنف والتسامح واشاعة روح المواطنة.

ملتقى النبا للحوار
Al-Naba Forum for Dialogue
N.F.D

1 حول تصريحات الزرقاوي ضد الشيعة في العراق والدعوة الى قتلهم يُنظر:-

WWW.alghad.com

الخاتمة

يمكن القول أن منهج الاعتدال ضروري ومهم جداً في مواجهة الأزمات، والاعتدال مطلوب في القضايا الصغرى والكبرى، ولكن هناك مسألتين مهمتين فيما يتعلق بموضوع الاعتدال أولهما تحديد المعنى الصحيح والواقعي للاعتدال، والثانية أن أهمية الاعتدال تزداد كلما كانت القضية التي يتناولها تهم شريحة اجتماعية واسعة وأنها تعالج موضوع في غاية الخطورة يهم حياة ومستقبل المجتمع، وهذا ما تم تناوله في البحث حول القضايا المفصلية والمهمة في واقع حياة الشعب العراقي ومستقبله والتي تم التطرق فيها الى قضايا أربع رئيسة وهي:

الدكتاتورية التي حكمت الشعب العراقي لأكثر من أربعة عقود من الزمن وما خلفته من أزمات بنيوية في الشعب العراقي والحاجة الضرورية لمنهج معتدل في التعاطي مع تلك الأزمات الأحتلال الأمريكي للعراق والقوات العسكرية الضخمة المتواجدة على أراضيهِ والمنهج الأفضل في التعاطي مع تلك القوات وما تمليه على الأرادة الوطنية، وكيفية الخلاص من تلك القوات.

مسألة بناء الدولة العراقية المنهارة ومؤسساتها المتفككة والمدمرة وكيفية بناء تلك الدولة في ظل التركة الثقيلة للدكتاتورية من جانب، والتواجد العسكري لقوى الأحتلال ومشاريعه من جانب آخر، فضلاً عن الخلافات والأختلافات بين قواه السياسية المتعددة.

التصعيد الطائفي الخطير الذي هدد وحدة البلاد الجغرافية والديمقراطية والدعم الأقليمي والدولي للأرهاب التكفيري الذي أستهدف تلك الوحدة وحاول الإيقاع بين أبناء البلد الواحد مستغلاً الأختلافات والتنوع المذهبي والعربي في البلاد، مع حاضنة داخلية من ضعاف النفوس أمّا متضررة من التغييرات التي جرت بعد عام 2003، أو تسعى للأستفادة من الدعم المالي والمعنوي الأقليمي والدولي وتحقيق منافع شخصية على حساب وحدة البلاد وسلامة مواطنيه.

أمام كل تلك التحديات الكبرى برزت المرجعية الدينية في النجف الأشرف وأعتمدت منهجاً معتدلاً في التعاطي مع تلك الأزمات الكبرى لتشكل منعطفاً إيجابياً في تاريخ العراق، ذلك المنهج الذي يستحق من الباحثين المزيد من الدراسة والبحث والتوثيق للأستفادة منه في مواجهة الأزمات المستقبلية الكبرى التي من الممكن أن يتعرض لها بلدنا أو أي بلد من البلدان الأخرى، ليكون منهجاً بحق يستحق المزيد من الأهتمام.